

## تمثلات الأئمة للعلاقة بين الفتوى والسياسة:

### دراسة ميدانية بمدينة وهران

## Imams' Representations Of The Relationship Between Fatwa And Politics: Empirical Study In The City Of Oran

سعدية خيتر<sup>1\*</sup> ؛ غماري طيبي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة مصطفى اسطبولي - معسكر (الجزائر).

البريد الإلكتروني المهني: Saadia.kheiter@univ-mascara.dz

<sup>2</sup> جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت (الجزائر).

البريدي الإلكتروني المهني: ghomari.taibi@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ النشر  
2022/12/01

تاريخ القبول  
2022/11/06

تاريخ الإيداع  
2022/06/30

**الملخص:** يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الفتوى والشأن السياسي في التاريخ الإسلامي، بداية من عهد النبي (ص) الملهم ووصولاً إلى الواقع المعاصر، مروراً بالسلطة التقليدية في عهد الخلافة والملك، وتم ذلك باستخدام المنهج الفيبري بما يحمله من عدة منهجية ومفاهيمية. وقد تمت الاستعانة بأداة المقابلة نصف الموجهة، بتطبيقها على عينة مكونة من عشر أئمة تم اختيارهم اعتماداً على العينة النموذجية لتوفرهم على مجموعة من الخصائص السوسيو مهنية المرتبطة بممارسة الفتوى. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: عرفت العلاقة بين الفتوى والسياسة عدة تمايزات مرتبطة بنوع السلطة القائمة في المجتمعات الإسلامية سواء كانت كاريزماتية، تقليدية أو عقلانية. حيث أن الفتوى ارتبطت بالشأن السياسي لحد الالتحام والتماهي لدى النبي (ص) بوصفه شخصية ملهمة، ليتميزاً وينفصلاً في عهد الخلافة والملك وصولاً إلى الوقت الراهن، لكنّ هذا الانفصال ليس نهائياً بل توظيفياً متبادلاً، وهو ما أثر بدوره على الأفعال الاجتماعية للفاعلين ضمن تمايز نظرتهم للكون.

**الكلمات المفتاحية:** الفتوى؛ السياسة؛ السلطة؛ المعرفة الدينية؛ الفعل الاجتماعي.

**Abstract:** The present research study aims to investigate the relationship between fatwa and politics in the Islamic history, starting from the inspiring era of the Prophet to

\* المؤلف المرسل

the contemporary world, going through the traditional authority adopted in the era of caliphates and kings, relying on Weberian approach and its several methodological and conceptual elements. The semi-guided interview tool was applied on ten imams selected based on the model sample as they enjoy set of socio-professional characteristics associated with the practice of the fatwa. Hence, these results have been reached: the relationship between fatwa and politics has witnessed several differentiations related to the type of charismatic, traditional or rational powers adopted in Islamic societies, as fatwa was connected to politics to the point of cohesion and identification with the Prophet as being an inspiring figure, to differentiate and separate then, during the era of preceding caliphates and kings up to the present time. However, this separation is not definite but mutual, which in turn affects the social actions of the actors as a result of their different views of the universe.

**Keywords:** Fatwa; Politics; Authority; Religious knowledge; Social action.

## مقدمة:

تعتبر العلاقة بين الدين والمجتمع من أبرز القضايا التي اهتمت بها الدراسات السوسيولوجية منذ الرعيل الأول للآباء المؤسسين لهذا العلم، وذلك لما كان للدين من سلطة على الفاعلين الاجتماعيين في مختلف الثقافات والمجتمعات البشرية من ناحية، ولتوظيفه إيديولوجيا في جميع المجالات وعلى مر العصور من ناحية أخرى. حيث تتميز الظاهرة الدينية ببراء معرفي في مختلف أبعادها وتجلياتها، سواء تعلق الأمر بالتجربة الدينية، أو بالمعارف والطقوس الدينية، أو بالانتماء والهوية، أو غيرها من المواضيع البحثية، مما جعل منها مادة خصبة وثرية للدراسة والتحليل باستخدام مختلف الآليات والمناهج المتاحة في العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع الديني بصفة أدق. ولكن بالرغم من ارتباط الدين بالمجتمع والأفراد المنتمين إليه، إلا أنّ فرضيات الرواد الكلاسيكيين في علم الاجتماع تمحورت في الغالب حول أطروحة أفول الدين في الواقع الاجتماعي، أو فك السحر عن العالم حسب رؤية ماكس فيبر Max WEBER. إلا أنّ العالم اليوم يشهد عودة ملحوظة للدين، ولو بطريقة مغايرة عما كانت عليه سابقا، مما جعل الباحثين يعيدون النظر في تنبؤات وفرضيات الرعيل الأول، وتجاوزها تماثيا مع تغيرات وتحولات الواقع في إطار ما يسمى بدراسة عودة السحر للعالم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العلاقة بين الدين والمجتمع في الدول الإسلامية عامة، والمجتمع الجزائري بصفة خاصة لم تكن موافقة للنمط الغربي في الأفول، ولها خصوصية نابعة من تمثلات المؤمنين بالديانة الإسلامية، إذ تعتبر المكون الأساسي للثقافة الشعبية في حد ذاتها، ولكن الملحوظ هو وجود نوع من الذهاب والإياب بين المقدس والديني تفرضه الوضعيات الاجتماعية المختلفة التي يعايشها المؤمنون. وهو الأمر الذي يمكن لأي باحث التحقق منه من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات التي تناولت الشأن الديني بالبحث، سواء الكولونيالية منها أو المحلية. حيث يمكن الاستنتاج أن الدين بقي محافظا على مكانته وسلطته في تشكيل تصورات المؤمنين للعالم، والتي تؤثر بدورها على دوافعهم الذاتية الموجهة لأنماط أفعالهم اليومية.

لكن الملاحظ لهذه الدراسات يجد أنها تركز على تناول الإسلام الشعبي، والتصوف والطرق الصوفية، والهوية الدينية، والإسلام السياسي، لكنها تغفل عن البحث والتنقيب في موضوع أساسي يرتبط بتشكيل تصورات المسلم للعالم، وبأفعاله المتأثرة بدوافعه المستقاة من هذه التصورات والتمثلات إضافة إلى الوضعيات الاجتماعية التي يعايشها، والمتمثل في الفتوى على اعتبارها الجسر الذي يصل ما بين المقدس والديني.

إذ تساهم الفتوى في تشكيل معارف الفاعلين الاجتماعيين الدينية، وتؤسس بذلك لتصورات وتمثلات خاصة بهم للعالم، حيث يتحكم هذا التصور في إنتاج أفعالهم الاجتماعية بمختلف أنواعها، سواء في إطار عقلاني أو وجداني عاطفي أو تقليدي. إذ تصبح لهذه الأفعال مرجعية أساسية مؤطرة من طرف الدين بمختلف تعاليمه وقيمه من خلال الفتوى، في سياق كونها علامة وصل بين العالم الأرضي الفاني والمقدس المتعالي.

حيث أنه من المعروف أن موضوع الفتوى وعلاقتها بالتشريع الفقهي والقانوني والأخلاقي في المجتمعات الإسلامية شكل مادة بحثية أساسية في الاستشراق، لكنها لم

تحظى باهتمام كبير في البحوث والدراسات السوسيولوجية، على الرغم من أنها موجهة أساساً لتأطير الأفعال الاجتماعية للمسلمين ولو بصفة غير إلزامية. وبالتالي يمكن القول أن الفتوى وبالرغم من الاستناد في إصدارها على المصادر الدينية المتسمة بنوع من القداسة، إلا أن تأثيرها اجتماعي بالدرجة الأولى، ومن هنا تأتي مشروعيتها دراستها وفق عدة نظرية ومنهجية سوسيولوجية، ومحاولة الالتزام بالحياد المنهجي من أجل تحليل وفهم كل الحثيات المرتبطة بها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تأثيرات الفتوى يطال مختلف مجالات الواقع الاجتماعي للمؤمنين، بما في ذلك الشأن السياسي الذي عرف في التاريخ الإسلامي علاقة ذات سمات وخصوصيات نابعة من خصوصية التمثلات المرتبطة بالديانة الإسلامية، انطلاقاً من الشخصية الكاريزماتية للنبي (ص) وأفعاله، ووصولاً إلى الواقع الراهن.

فمع تشكل الدولة الوطنية في المجتمعات الإسلامية، والتي تعتمد في تشريعاتها على القانون الوضعي حتى وإن كانت العديد من مواده ومحتوياته مستلّة من الشريعة الإسلامية والفقهاء المالكي في حالة الجزائر، فمن المفروض من الناحية النظرية أن تعرف سلطة المفتي والفتوى تراجعاً داخل المجتمع، لأنّ وظيفة المفتي التي كانت تتمثل سابقاً في تقديم المشورة للحاكم لم تعد لازمة، على اعتبار أنّ هذا الأخير يستند في قراراته على القوانين التشريعية الوضعية والدستور.

لكن المفارقة تكمن في أنّ الواقع معاكس للمتوقع نظرياً، إذ تشهد الحياة المعاصرة تواجداً ملحوظاً للفتوى والمفتي في جميع المجالات حتى السياسي منها، من خلال توظيف مادة أساسية في الدستور تقرّ بأنّ الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، ومن هنا تبدأ رحلة العلاقة بين السياسة والفتوى في إطار عودة السحر للعالم. وانطلاقاً مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف تتجسد العلاقة بين الفتوى والسياسة حسب تمثلات الأئمة خاصة وأنها بعد أساسي من أبعاد الديانة الإسلامية المساهمة في تشكيل تصورات المؤمنين للعالم عبر التاريخ؟ وكيف تمكنت الفتوى من العودة إلى الحياة السياسية بالرغم من كون هذه الأخيرة مؤطرة بالقانون الوضعي؟

وللإجابة على هذين التساؤلين، تم اقتراح الفرضيات التالية:

- تمارس الفتوى سلطة على الأفراد منذ تأسيس الديانة الإسلامية وفي جميع المجالات بما في ذلك الشأن السياسي الذي لم يكن يوماً بمنأى عن الدين في التاريخ الإسلامي حسب تمثلات الأئمة، وتتأتى سلطتها من كيفية تشكيلها للمعرفة الدينية للمؤمنين، والتي توجه بدورها نظرتهم للوجود وأفعالهم الاجتماعية المختلفة.

- يوظف النظام السياسي الفتوى في أفعاله المختلفة من خلال الاستفادة من سلطتها الراسخة في تصورات الأفراد وهو ما مكنها من العودة إلى الحياة السياسية في الواقع المعاصر.

ومنه تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة العلاقة بين الفتوى كمكون أساسي من مكونات الدين ومصدر للقيم المحددة لتصورات وأفعال المؤمنين من جهة، والشأن السياسي كمسؤول عن شؤون المجتمع من جهة أخرى، انطلاقاً من مقاربة سوسيولوجية معتمدة على المنهج الفيبري في التحليل والتفسير والفهم.

## 1. مفاهيم الدراسة:

### 1.1 الفتوى:

تعرف الفتوى من الناحية الدينية على أنها: "إخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل" (الأشقر، 1976: 09) نلمس هنا أنّ الفتوى هي مجرد إخبار غير ملزم بالحكم الديني المتعلق بمسألة أو وضعية اجتماعية أو طقوسية معينة، وهنا يتجسد الارتباط بين الدين والحياة اليومية للفاعلين.

من جهة أخرى، تعرف موسوعة الإسلام الصادرة في لندن الفتوى بأنها: "رأي في مسألة قانونية، والقانون كما هو معروف في الإسلام يطبق على المسائل الدينية والمدنية(...). فالشعور بالحاجة إلى نصيحة قانونية أو فقهية ظهر سريعا في الإسلام، بسبب الأعداد المتزايدة للأتباع الجدد للدين الجديد، والذي يحكم - حسب طبيعة شموليته - النواحي الدينية والدنيوية للحياة اليومية. كما أن وجود قوانين وعادات وأعراف الشعوب التي أخضعت، يجب أن تتناسق بطريقة أو بأخرى مع التعاليم والإرشادات الجديدة، وأن تتكامل مع الجسم الفقهي الإسلامي الناشئ." (حيدر إبراهيم، 2014: 36-37) ويمكن القول أنه سيتم التعامل مع الفتوى من الناحية الإجرائية على أساس أنها إجابة تبين الحكم الشرعي في مسألة دينية أو دنيوية، متعلقة بالمعتقدات، الأفعال والممارسات الطقوسية، أو المعاملات في المجالات المختلفة، ومن ضمنها الشأن السياسي.

## 2.1 السياسة:

عرف الإنسان النشاط السياسي منذ القدم، ويعرف ماكس فيبر السياسة في مؤلفه "العالم والسياسي" على أنها: "المجهودات التي نقوم بها من أجل المشاركة في الحكم أو التأثير في عملية توزيع السلطة، سواء بين الدول أو بين التجمعات المختلفة داخل الدولة" (WEBER, M., 1959: 101)

وعلى اعتبار أن مفهوم السياسة واسع جدا وضبابي المعالم، فيقصد به في هذه الورقة البحثية: مجموع الأفعال والتفاعلات الاجتماعية التي تمارسها فئة معينة داخل المجتمع، والتي تعبر في مجملها عن سيطرة هذه الفئة وامتلاكها لسلطة شرعية تؤهلها لتسيير شؤون الدولة المحتكرة لقوة الإكراه والضبط.

## 3.1 السلطة:

يمتلك مفهوم السلطة بدوره مكانة في الدراسات الاجتماعية والسوسيولوجية، ويعرفه ماكس فيبر على أنه: "فرصة السيد على تحقيق طاعة هؤلاء الذين يدينون نظريا

له (...) تتضمن السلطة إمكانية تحقيق الطاعة الإرادية من جانب الخاضعين وهو بالشكل أساساً لمقولة الشرعية. " (فياض حسام الدين، 2018: 43-44)

ويعتمد البحث على مفهوم السلطة من حيث كونها طاعة الأفراد لصنف من الأصناف السلطوية الثلاثة التي قدمها فيبر، والمتمثلة فيما يلي: السلطة الكاريزماتية أو المهمة لشخصية النبي، السلطة التقليدية للحكام والسلطين عبر التاريخ الإسلامي، وأخيراً السلطة العقلانية ممثلة في سلطة الدولة الوطنية.

#### 4.1 المعرفة الدينية:

تعتبر المعرفة الدينية مجموع المعطيات المرتبطة بالدين بصفة عامة، والذي يشكل مادة بحثية خصبة في علم الاجتماع الديني من حيث كونه واحداً من التعاريف غير المتفق حول مدلولاته في أدبيات العلوم الاجتماعية، إذ يعرفه غيرترز GEERTZ مثلاً على أساس أنه: "تسق من الرموز يعمل على تأسيس طبائع ودوافع ذات سلطة، وانتشار واستمرار دائم عند الناس، وذلك عبر تشكيل تصورات حول النظام العام للوجود، مع إضفاء طابع الواقعية على هذه التصورات، بحيث تبدو هذه الطبائع والدوافع واقعية بشكل متفرد." (منديب، 2006: 55)

ويقصد بالمعرفة الدينية في هذه الورقة، المعطيات التي تشكل تصورات المؤمنين للكون والوجود النابعة من الدين الإسلامي وتعاليمه، والمؤطرة لممارساتهم الطقوسية، وأفعالهم الاجتماعية بمختلف أنواعها.

#### 5.1 الفعل الاجتماعي:

يمتلك مفهوم الفعل الاجتماعي مكانة تنظيرية وعلمية جوهرية في الفكر الفيبري، والذي ساهم من خلاله في تحليل، وتفسير وفهم الظواهر الاجتماعية المختلفة، بما فيها الظاهرة الدينية، ويعرفه على أنه، "ذلك الفعل الذي يتضمن اتجاهات وأفعال الآخرين، وهو بدوره موجه إليهم." (فياض حسام الدين، 2018: 26)

ويقسم الفعل الاجتماعي حسب ذات المفكر إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي: "الأفعال الإلهامية والأفعال التقليدية والأفعال العقلانية وذلك على أساس من المعنى أو القصد الذي يرمي إليه الفعل الاجتماعي" (تيرنر، 2013: 08-09)

ويقصد بهذا المفهوم في موضوعنا مجموع الممارسات والنشاطات التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون في وضعياتهم الاجتماعية المختلفة، والتي تكون نتاجا للمعاني الذاتية التي يصفونها على هذه الممارسات انطلاقا من معرفتهم الدينية التي توطر نظرتهم وتصوراتهم للعالم.

## 2. الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

### 1.2 المنهج المتبع:

تم اختيار المنهج الفهمي لماكس فيبر بغرض مقارنة الموضوع بحيادية، حيث ستهتم بالمنهج الفيبري أكثر من الناحية المنهجية، والذي يرتبط بالمستويات التالية: الفهم، التأويل والتفسير. وانطلاقا من هذا، سيتم التطرق لإشكالية العلاقة بين الديني العارف المتمثل في الفتوى والشأن السياسي، بالاعتماد على تمثلات الأئمة للمسألة.

### 2.2 أدوات جمع المعطيات الميدانية:

فيما يخص التقنية الأساسية المستعملة في جمع المعطيات الميدانية، فقد تمثلت في المقابلة نصف الموجهة، والتي تم الاعتماد في إجرائها على دليل للمقابلة، تم تقسيمه إلى مجموعة محاور تمثلت عناوينها فيما يلي: المعطيات السوسيو مهنية للمبحوثين، تمثلات المبحوثين لدلالة الفتوى، المؤسسات الرسمية للفتوى، العلاقة بين الفتوى والسياسة.

### 3.2 عينة البحث:

اعتمدت الدراسة الميدانية على مقابلات تم إجراؤها مع عشر (10) أئمة من الفضاء المدني الوهراني، تتمثل خصائصهم السوسيو مهنية فيما يلي:

- السن: من 37 سنة إلى 59 سنة.



- الخبرة المهنية: تتراوح ما بين 10 سنوات و30 سنة.

- التكوين: معاهد متخصصة في تكوين الأئمة، دراسات أكاديمية جامعية.

وقد تم اختيارهم وفق المعايير غير الاحتمالية تماشياً والأهداف الفهمية التي يسعى البحث للوصول إليها، باعتماد العينة النموذجية، لكون هؤلاء الأئمة يتوفرون على مجموعة من الخصائص الأساسية المتعلقة إجمالاً بإصدار الفتوى للفاعلين في مختلف القضايا التي يستفتونهم فيها، إضافة إلى أن خبرتهم المهنية تمكنهم من امتلاك فكرة أكثر وضوحاً حول علاقة الفتوى بالشأن السياسي.

#### 4.2 المجال الزمني والمكاني للدراسة:

1.4.2 المجال الزمني للدراسة: تمت الدراسة الميدانية بداية من شهر جويلية 2021 إلى غاية شهر مارس 2022، بالتزامن مع القراءات النظرية والبيبليوغرافية الخاصة بالموضوع.

4.2.2 المجال المكاني للدراسة: أجريت الدراسة الميدانية مع مجموعة من الأئمة القاطنين بالفضاء المديني الوهراني، والموظفين في مساجد المدينة المتواجدة في الأحياء التالية: حي ابن سينا، حي الضاية، حي البدر، حي الياسمين<sup>1</sup>، حي النور، حي الصباح، حي جمال الدين، وحي سيدي الهواري.

#### 3. عرض نتائج الدراسة:

#### 1.3 الفتوى والسياسة في عهد الشخصية الكاريزماتية للرسول:

تشير الدراسات المختلفة الخاصة بالفتوى في إطار الإنتاج الفلسفي أو الديني أو حتى التراث الاستشراقي إلى أنها ظهرت منذ العهد التأسيسي الأول للديانة الإسلامية، وهو ما أجمع عليه الأئمة من عينة بحثنا، إذ يرجعون أصل الفتوى إلى الأفعال والأقوال الصادرة عن النبي الممتمك لسلطة كاريزماتية أو ملهمة على حد تعبير ماكس فيبر، في إطار ما قام الأئمة بتسميته بالفتوى المرسله، ليتولى أمرها بعده حسب المبحوثين

الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، لتنتقل بعدهم إلى طور آخر من تاريخها داخل السياق الإسلامي.

ولكنّ النقطة الفارقة بالنسبة لفتوى الشخصية الكاريزماتية أنها كانت مرتبطة بصفة مباشرة بالمقدس الإلهي في أصفى هيباته من خلال وساطة ملاك مرسل من الله، من أجل الإجابة على أسئلة المؤمنين الجدد، التي "كانت في بداية عهد الرسالة على صلة بالدين الجديد، وخاصة بالعقيدة وبفرائضها وطقوسها، فإنّ أكثر المؤهلين لتقديم الأجوبة هو الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنه كان هو بدوره ينتظر الجواب على ما يطرح عليه من أسئلة ليكون وسيطا مبلغا للأجوبة التي تنزل عليه، ولذلك جاء ذكر الفتوى في أكثر من موقع في القرآن الكريم" (جابلي، 2016: 117).

فحركة النبي الملهمة حسب ما هو متعارف عليه في الفكر الفيبري والتي يستمد منها شرعيته التاريخية على أتباعه تتطوي على نمطين أساسيين في التعامل مع الماضي والقيم الاجتماعية والثقافية السائدة في فترة بعثته، وحتى أثناء قيامه بفعل الإفتاء، حيث أنه قد يرفض القيم الموجودة في السجل التقليدي المعاصر له، والتي تتعارض بقوة مع رسالته الجديدة، القائمة أساسا على تغيير الواقع الاجتماعي بما يتماشى ومبادئ الدعوة. كما يمكنه أن يقوم بتحديث تقاليد وقيم أخرى وتحويلها إلى توظيفات ومعان مغايرة في خضم التأسيس لمعتقد ديني جديد، ومرحلة جديدة من تطور الفكر الديني والتجربة الدينية.

فمسألة الفتوى آنذاك في مرحلة حياة النبي الملهم في الديانة الإسلامية، والذي تلقى الخطاب المقدس بوساطة الملاك جبريل كانت متأثرة بنمطي الحركة الإلهامية اللتان سبقت الإشارة لهما، حيث أنها كانت تدور إما حول كيفية التعامل مع قيم اجتماعية وأخلاقية وحتى سياسية وحربية كانت سائدة قبل البعثة والتبشير بالرسالة في المجتمعين المكي والمدني، والتي لم يبد الإسلام رفضا صريحا لها، أو كان موقفه متناقضا معها، أو حول

قيم ومسائل حافظ عليها الإسلام، ولكن قام بإعادة تحيينها حسب متطلباته كديانة سماوية توحيدية.

فالنبي محمد (ص) بشخصيته الكاريزماتية كان يمثل ذروة القيادة والسلطة الملهمة، إذ "يبنى رسالته على الاستئناس بمثالية الماضي، حتى يمكن الخروج على الحاضر الفاسد، وعليه فإن الإلهامية تعتمد على القيم التقليدية وليس على تجديد مطلق أو إبعاد كلي للتقاليد" (تيرنر، 2013: 55)

لكن الأمر الفارق هو أنّ الأتباع (الصحابة) في مرحلة حياة الرسول كانوا يأخذون أجوبته حول المسائل المطروحة والمستفتى فيها من باب الإلزام والطاعة الإرادية، لما له من سلطة كاريزماتية مرتبطة بالمقدس مباشرة، وليست بناء على قواعد أو قوانين أو تقاليد تفرض ذلك كما سيأتي لاحقاً في التاريخ الإسلامي. بينما تغيرت بعد ذلك عبر مراحل تاريخية موالية طبيعة التعامل مع الفتوى، لتصبح عبارة عن تبيان لأحكام الفقه حول موضوع معين، ولكن دون إلزام المستفتى على إتباع رأي المفتي أثناء قيامه بأفعاله وممارساته اليومية في الواقع.

حيث صرح جميع المبحوثين من الأئمة بعدم إلزامية المستفتى بمضمون الفتوى المقدمة له حول مسألة معينة، وإنما يعود اتخاذ قرار الفعل له بالدرجة الأولى بعد سماعه للإجابة، وفقاً لدوافعه الاجتماعية والذاتية المختلفة، التي تفرضها عليه وضعيته وبيئته الاجتماعية المغايرة لوضعية غيره ممن يواجه نفس المسألة بدرجات متفاوتة.

أما فيما يتعلق بعلاقة الفتوى بالشأن السياسي فقد اتفق الأئمة المكونون لعينة البحث على أنّ الرسول بشخصيته الكاريزماتية قد جمع بين السلطتين الروحية والزمنية الدنيوية، وأبعدوا أي فرضية تقول عكس ذلك، عدا مباحث واحد ذكر أنّه كان يفتي في المسائل الاجتماعية، الطقوسية التعبدية، والعقائدية. بينما كان يستشير أتباعه من الصحابة في مسائل الحكم والحرب، ولم يكن يستأثر باتخاذ القرار لوحده، لتبدأ الأمور في التغير

تدرجيا بعد وفاة القائد الملهم والكاريزماتي إلى أنواع أخرى من السلطة. وبهذا ينعكس جمع الرسول بين السلطتين الروحية والدينية على قيامه بفعل الإفتاء وفق ما يراه مناسباً لظروف المؤمنين الجدد، ومتماشياً مع مقتضيات الدين الجديد، وانطلاقاً من ذلك فقد تأسست منظومة الفقه والفتاوى السياسية من ممارسة الرسول لكل من الفتوى الدينية والفتوى في القضايا السياسية في فترة حياته حسب ما ذكره الأئمة المكونون لعينة البحث.

كما أنهم أجمعوا على أنّ الرسول لم يكن قائداً روحياً فقط، بل سياسياً وعسكرياً محنكاً، تمكن من بناء دولة إسلامية كانت ولا تزال النموذج الأمثل للتنظيم السياسي الإسلامي، وهذا ينعكس بدوره على فتاواه التي اقتصرت على البعد الروحاني والعقائدي والطقوسي في بداية دعوته، لتشمل بعد تأسيس الدولة كل مجالات الحياة بما في ذلك الشأن السياسي. وهو من أبرز ما يمكن توفره في السلطة الكاريزماتية، حيث أن النبي الملهم في الديانة الإسلامية يتصف بمجموعة من الخصائص التي تجعل منه مؤهلاً للطاعة الإرادية للأتباع، ونموذجاً يسعى المؤمنون عبر التاريخ للاقتداء به، على أساس أنه "نبي وقائد سياسي وعسكري ورئيس الدولة في الآن نفسه، مع ما يعنيه ذلك من صعوبة في التمييز بين السياسي والديني في شخصيته" (بلقزيز، 2011: 137)

يمكن ملاحظة أنّ فتاوى النبي كانت تعمل على تشكيل معرفة دينية لدى المؤمنين تضم كافة مجالات الحياة بما فيها السياسة، والذين كانوا خاضعين لسلطته الرمزية والكاريزماتية بطريقة إرادية، ويعودون إليه في كل وضعية تفاعلية تواجههم من أجل الاستفتاء عن الحكم فيها، مما سمح بتمتع فتاواه بالقداسة في المخيال الجمعي للمسلمين عبر المراحل التاريخية التي مروا بها منذ بعثته إلى يومنا هذا.

### 2.3 الفتوى والسياسة في ظل السلطة التقليدية للحكام:

انتقل الحكم بعد وفاة الرسول الملهم إلى الخلفاء الراشدين من بعده (أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب) واللذين عاصروه

"وكانوا من رجال دولته (الخلفاء الراشدون ثم مؤسس الدولة الأموية معاوية ابن أبي سفيان)، وبالتالي اكتسبوا الخبرة السياسية من تجربة دولة المدينة وظلوا – بهذا القدر أو ذاك – مشدودين إلى نموذجها الذي عززته نجاعتها ونجاحاتها في كسب المعارك ضد العدو، وفي تنظيم شؤون المسلمين" (بلقريز، 2011: 138).

وقد أجمع المبحوثون على أنّ الخلفاء الراشدين قد اتبعوا الرسول في أفعالهم المختلفة، وفي مقدمتها الفتوى، ولكن ما عُرف عنهم حسب التصريحات المذكورة أنهم كانوا أكثر ترددا في إصدار الفتوى خشية الوقوع في أخطاء يتحملون مسؤوليتها أمام الله، وبالأخص لكونهم على ثقة أنّ الرسول معصوم عن الخطأ وهو الداعي للدين الإسلامي، على عكس اتصافهم بجوانب القصور البشرية.

وهنا يمكن الوقوف على مسألة القيام بفعل الإفتاء لدى الخلفاء الراشدين بين ما يُعرف بإيتيقا المسؤولية من ناحية، وإيتيقا الاقتناع من ناحية أخرى، حيث تفرض عليهم هذه الأخيرة إتباع نفس فتاوى الرسول باعتباره رجل دين وسياسة، بما تحمله من قيم يتداخل فيها الديني بالسياسي، وفي إطار المنظومة الدينية والأخلاقية التي خلفها الرسول، دون الخروج عن أي من جزئياتها. بينما تفرض إيتيقا المسؤولية عليهم كحكام وخلفاء التفكير والبحث عن فتاوى تكون أكثر تماشيا مع الواقع الذي عايشه المسلمون بعد وفاة الرسول من حروب ردة وانتماء ثقافات جديدة للمنظومة الدينية الإسلامية من ناحية، إضافة إلى رهبة الخطأ التي سبق الحديث عنها من ناحية أخرى.

وقد ظلت الفتوى شفهية مرسلة لسنوات بعد وفاة الرسول، تعود فيها الكلمة الأخيرة للخليفة الذي حافظ على التداخل بين الفتوى ومهامه السياسية كنوع من المحاكاة لشخصية الرسول الملهمة. لكنّ الأمور بدأت تعرف منحنى آخر حسب تصريحات المبحوثين بعد تأسيس الخلافة الأموية التي بدأ بعدها الانفصال التدريجي بين الحاكم ورجل الدين الذي من أبرز مهامه الإفتاء. لكنّ هذا لا يعني الانفصال التام بينهما، حيث أنّ الحاكم تكلل بكل

مهابة التقديس، وتصرف في أمور الدين والدنيا نيابة عن المقدس مؤيداً بإيديولوجيا متكاملة تؤكد حقه هذا، وتحرم الخروج عليه وتدعو المقهورين للصبر (للصبر فقط). إيديولوجيا كان يعمل على إنتاجها بواسطة الكتاب والفقهاء من أجل أن تعيد إنتاجه" (كيلة، 2012: 71).

ونتيجة لهذه التحولات من حكم الشخصية الكاريزماتية للرسول إلى الخلفاء الراشدين، ثم بعدهم إلى الخلافة والملك الوراثيين، أصبحت السلطة التقليدية للحاكم الذي توارث الحكم ولم يصل إليه بناء على مواصفات خاصة أو قوانين، تتعامل مع المفتي بعد مأسسة الفتوى على أساس أنه المسؤول عن إضفاء الشرعية على أفعال الحاكم وقراراته وحتى حكمه. "فالسُلطان كان لا محالة كثيراً ما يلجأ إلى المفتي يسأله حكم الشرع في بعض النوازل السياسية أو الوقائع المتصلة بالشأن العمومي، ولكنّ دوافعه غالباً ما يكون مدارها طلب إضفاء المشروعية الدينية على قرارات سياسية مسبقة بإخراجها مخرج الفتوى الشرعية. وفي ظل هذا الوضع التاريخي كان من البديهي أن تستحدث المؤسسات المختصة بالتشريع في إطار مجتمعات متباينة من جهة ومتغيرة متحولة من جهة أخرى. ومن الواضح أنّ مؤسسة الفتيا كانت إحدى هذه المؤسسات" (جويرو، 2015: 16). وبهذا بدأ توظيف السياسي للفتوى من أجل الحفاظ على وجوده وأخذ الدعم اللازم من القيم الدينية، بعد أن كانت متلاحمة معه، كما أصبح للحاكم التقليدي القدرة على نشر ما يلائمه من فتاوى ومحاربة ما يناقض مصالحه، بعد أن كانت الفتوى تُطاع بطريقة إرادية بالرغم من كونها غير ملزمة.

وهنا يمكن القول أنّ مصالح الحكام من خلفاء وملوك وسلطين هي التي كانت تحكم أفعالهم المختلفة وقراراتهم، سواء كانت مادية لتوسيع الحكم والمحافظة عليه، أو مثالية خاصة بشؤون المسلمين الدينية وبالإسلام عامة. ولكنّ معرفتهم بالمخيل الإسلامي وكيفية تصور المؤمنين ورؤيتهم للوقائع، كانت تدفعهم للاستفادة من المفتي من أجل

إضفاء شرعية على أفعالهم وحتى وجودهم التقليدي المبني أساسا على التوارث في إطار ما يسمى بالسلطة التقليدية. خصوصا وأنّ المصالح المادية والمثالية حسب ما يذكر فيبر "هي التي تحكم الأفعال الاجتماعية للبشر وليست المعارف والأفكار، لكنّ هذه الأخيرة هي التي تشكل تصورات العالم المحددة للمسارات التي تندفع عبرها السلوكات والأفعال متأثرة بديناميكية المصالح باختلاف أنواعها." (Wright Mills, 1940: 280)

وأمام هذا الوضع يمكن ملاحظة استجابتين في ظل السلطة السياسية الوراثة (التقليدية) لدى المفتين عبر تلك الفترات التاريخية:

— أن يصدر عن المفتي فعل تقليدي يهدف إلى محاولة المحافظة على الشأن السياسي كما هو موجود، وحماية الحاكم من خلال مجموعة فتاوى تؤيد حكمه، وتغذي المعرفة الدينية المرتبطة بضرورة طاعة ولي الأمر لدى المؤمنين.

— أو أن يصدر عنه فعل فيه محاكاة للسلطة الملهمة من خلال الاتجاه إلى نشر فتاوى تعارض الحاكم عن طريق إقامة معايير جديدة مستوحاة من النبي الكاريزماتي، كما حصل مع الشيعة على سبيل المثال لا الحصر ومعارضتهم للخلفاء.

يمكن القول من خلال هذا أنّ فعل الفتوى كان يسعى إلى الحفاظ على استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية، أو محاولة التغيير اقتداء بالنبي، وهو تغيير انتقائي لكن غير جذري، حيث تتم المحافظة على قيم معينة وتغيير أخرى، وهو ما تم تداوله عبر التاريخ الإسلامي حتى سقوط الخلافة العثمانية واحتلال الدول العربية الإسلامية.

ومن ناحية أخرى، لا يجب إغفال مسألة توظيف الديني للسياسي أيضا في المقابل، بهدف الحفاظ على وجوده أيضا، بالأخص في ظل ما عرفه التاريخ الإسلامي من ظهور فرق ومذاهب متعددة، يسعى كل منها لتحقيق بقاءه من خلال استعمال السلطة التقليدية للخليفة أو الملك، وهنا بدأت "ترتسم معالم السلطة في التاريخ الإسلامي في إطار من

العلاقة التي يحتل فيها الحيز الديني والحيز السياسي مكانة لا يستغني فيها أحدهما عن الآخر وإن تمايزا. " (كوثراني، 2015: 39)

### 3.3 الفتوى المعاصرة والسلطة العقلانية:

بعد أن عرفت الفتوى تحولات في سياق السلطة التقليدية المتوارثة، والتي من أبرزها التمييز بين فئة الخاصة القائمين على الفتوى والمالكين للمعرفة الدينية اللازمة للقيام بفعل الإفتاء، وفئة العامة المستفتية التي من الضروري عليها الرجوع إلى المفتين من أجل توجيه أفعالهم وتمثلاتهم، نجدها تستمر في موضعة نفسها من أجل الحفاظ على أهميتها في المجتمع الجزائري المعاصر.

حيث أجمع الأئمة المكونون لعينة البحث أنّ الفتوى بالرغم من عدم إلزاميتها إلا أنها ضرورية من أجل إخبار الفاعلين الاجتماعيين عن الأحكام الشرعية المناسبة لوضعياتهم التفاعلية المختلفة، وأنه لا يمر يوم واحد من دون أن يقوم الأفراد باستفتائهم في قضايا مرتبطة بمجالات متعددة ومتنوعة في واقعهم اليومي المعيش. والمثير للملاحظة أكثر من غيره أنّ هؤلاء المستفتين حسب ما ذكره المبحوثون ليسوا فقط من محدودى المستوى التعليمي، بل يقصدهم فاعلون لديهم مستويات وأرصدة علمية جامعية في العديد من الأحيان. فبالرغم من توفير الدولة الوطنية للتعليم المجاني لكل فئات المجتمع، إلا أنّ وظيفة الإمام القائم بفعل الإفتاء لا تزال ذات أهمية في تصورات الأفراد، وهنا تجد الدولة الوطنية التي تم تشكيلها على أسس حديثة وعقلانية نفسها أمام مؤمنين يمنحون مكانة كبيرة للمفتي، بدل كونهم مواطنين يحترمون القانون الوضعي قبل كل شيء.

فبعد استقلال الجزائر تشكلت في المجتمع دولة بالمفهوم الحديث للكلمة بعيدا عن التراث السياسي الإسلامي، وهو ما يعبر عن تحول سياسي كبير شهدته الدول العربية الإسلامية التي كانت تحت الاستعمار أو الحماية بدرجات متفاوتة. ومن أبرز ما تتصف



به السلطة العقلانية المرتبطة بهذه الدولة أنها تعتمد في تشريعاتها على القانون الوضعي بدل الشريعة الإسلامية، حتى وإن كانت العديد من محتوياته ومواده مستوحاة من الدين الإسلامي باعتباره دين الدولة الرسمي، متمثلاً في الفقه المالكي والعقيدة الأشعرية.

وهنا تطرح مفارقة أساسية نفسها: فإن كانت السلطة العقلانية تعتمد على القانون الوضعي كمصدر للتشريع، فما الحاجة إلى المفتي الذي كان مسؤولاً عن تقديم المشورة وإضفاء الشرعية في ظل السلطة التقليدية المتوارثة؟ "هذا يعني أنّ المفتي لم تعد له وظيفة، نظرياً على الأقل، ولكن هذه البلدان آثرت أن تحتفظ، إلى جانب نظامها التشريعي الوضعي – المدني بوجود قد يكون سوريا وطقوسيا، لمفتي الديار أو مفتي الجمهورية." (جابلي، 2016: 118) فكيف أصبحت العلاقة بين الفتوى والسياسة في الواقع المعاصر؟

قبل التطرق للمسألة تجدر الإشارة إلى أنّ الجزائر في التاريخ الحديث عرفت العديد من الأسماء اللامعة في الفتوى، كالشيخ أحمد حماني مثلاً الذي كان قبلة للفاعلين الاجتماعيين الطالبين للفتوى من مختلف مناطق الدولة. ولكن الأمر أصبح أكثر تعقيداً بعد نشر إيديولوجيا الإسلام السياسي وما رافقه من أحداث ووقائع في المجتمع الجزائري. حيث حاولت هذه الحركة تغيير الأوضاع السياسية في الجزائر، انطلاقاً من نشر قاداتها لمجموعة من الفتاوى "المكفرة" للنظام السياسي الحاكم، والرافضة للعقلانية الحدائثة في تسيير شؤون المواطنين وفق القانون المدني الوضعي بدل الشريعة الإسلامية.

ومن هنا نلاحظ أنّها عملت على تشكيل معارف دينية متميزة عن المرجعية المحلية لدى الفاعلين الاجتماعيين بهدف إحداث التغيير وبحجة العودة إلى الأصل الصافي، المستوحى من سلطة النبي وأفعاله، ورفع راية إعادة نشر قيم الإسلام "الصحيحة" حسبها. سوف نتساءل عن كيفية نشر الإسلام في مجتمع حافظ دائماً على علاقته بهذا الدين منذ لحظة انتشاره فيه، وحتى أثناء الفترة الاستعمارية، حيث أنه يشبه غيره من المجتمعات

الإسلامية التي "كانت دوما مسلمة، حتى في أحلك الفترات من تاريخها يوم كانت ضحية الاحتلال الغربي" (الكنز، 2013: 173).

ومن هنا يمكن القول على خطى علي الكنز أنّ القضية ليست مرتبطة بنشر "الإسلام الصحيح" بقدر ما هي متعلقة بنوع من التراكم المكثف لفتاوى من سجل إيديولوجي مغاير، يحاول من خلاله قادة الحركة الوصول إلى مصالح مادية وسياسية من خلال توظيف الفتوى كميكانيزم مضاد للمرجعية الرسمية للدولة والمجتمع.

وبالتالي سعت الدولة الوطنية إلى الحفاظ على وجودها وشرعيتها في هذه المرحلة الحرجة بالاعتماد على الفتوى الرسمية المضادة للإسلام السياسي، إضافة إلى الفتاوى المقدمة من شيوخ الطرق الصوفية، التي تم إرجاعها إلى المشهد السياسي بعد إقصائها لسنوات. وبدافع الحفاظ على المرجعية المحلية، أعادت سلطة الدولة الوطنية موضوعة المؤسسة الرسمية للفتوى في المجتمع، وبالأخص بعد ما تركته هذه التعارضات في المرجعية من أثر على المعارف الدينية والتدين لدى الفاعلين الاجتماعيين، ليزيد الوضع تفاقما بعد انتشار الفضائيات الدينية، وما نتج عنها من سوق دينية استهلاكية يسهل لأي فاعل الوصول إليها. أين أصبح المفتي في هذا السياق مخالفا تماما للمفتي التقليدي، هو مفت فضائي أو الكتروني له مرجعية متميزة عن المرجعية المحلية. وهي إستراتيجية تبنتها الدولة في خضم هذه التداخلات والتميزات التي أسماها المبحوثون "فوضى الفتوى" التي يعيشها المجتمع الجزائري في الوقت الراهن. حيث أنّ "صناعة الفتوى دخلت مرحلة فارقة في تشكيل الحقل الديني، وهي بقدر ما ساهمت في تداول المعارف والمعلومات والقيم والمسلكيات والتوجهات الدينية، فإنها وبشكل أكبر بل يضاهيه، ساهمت في تعقيد المشهد الديني". (جرموني، 1440هـ: 101)

تمثلت إعادة الموضوعة حسب تصريحات المبحوثين في تشكيل الوزارة لمجموعة من المجالس العلمية الخاصة بالفتوى في كل ولاية، والتي يسهر على ضبطها وتوجيهها

كل من وزارة الشؤون الدينية والمجلس الإسلامي الأعلى، وفق مجموعة من الشروط والقواعد التي يجب أن تتوفر في أعضائها، إضافة إلى تفعيل اللجنة الوطنية للفتوى في تسيير الأزمة الصحية كوفيد 19.

أما فيما يخص علاقة السياسي بمؤسسة الفتوى الرسمية سواء على المستوى المركزي (اللجنة الوطنية، والمجلس الإسلامي الأعلى) أو على المستوى اللامركزي (المجالس العلمية للفتوى) فقد تراوحت أجوبة المبحوثين بين التصريح بأن السياسي يتدخل في الفتوى، أو أنّ الفتوى مستقلة عن السياسة. ويمكن القول أنّ هذا راجع لتغير وضعية الإمام المفتي في الوقت الراهن تماشياً مع مظاهر العقلنة والحدثة التي يحاول النظام السياسي إدخالها على المؤسسة الدينية، بهدف عقلنتها في إطار قوانين موجهة ومؤطرة لها. حيث أنه موظف كبقية الموظفين حتى وإن كان ذلك في المؤسسة الدينية بكل ما لها من ارتباط بتدبير المقدس، وهو ما جعل العديد من أفراد العينة يتكلمون بتحفظ حول المسألة. إذ أنّ "الفتوى في الأصل مهنة حرة لكن السلطة تتدخل فيها بطرق مختلفة. وتراقب الدولة ممارسة هذه المهنة" (سعد، 2016: 89) بهدف الحفاظ على الهوية الدينية للمجتمع من ناحية، وضمان التأييد الديني لها في حالة الحاجة إلى ذلك من ناحية أخرى.

#### 4. خاتمة:

يمكن القول في خاتمة هذه المحاولة البحثية أنّ العلاقة بين الفتوى والسياسة في التاريخ الإسلامي منذ عهد التأسيس إلى الواقع المعاصر علاقة معقدة تحتاج إلى الكثير من البحث والتتقيب، إذ أنها لا يمكن أن تختزل في متغيرات سببية معينة، بل تتم تجزئتها إلى مجموعة أبعاد تم في هذا البحث التطرق إلى أحدها، والمتمثل في السلطة بأنواعها. حيث أنّ تغير نمط السلطة من مرحلة إلى أخرى يؤثر بطريقة مباشرة على علاقة الشأن السياسي بالفتوى، وعلى تشكيل معرفة دينية مؤطرة لتمثلات وأفعال الفاعلين

الاجتماعيين، سواء كانوا ينتمون إلى فضاء الدين المقدس، أو فضاء السياسة أو حتى الواقع الاجتماعي بصفة عامة، وبالأخص في ظل واقع ضبابي تتداخل فيه فتاوى المؤسسات الرسمية بالفتاوى الإعلامية، الفضائية منها أو الإلكترونية، في إطار ما يمكن تسميته بسوق الفتوى.

تجدد الإشارة إلى أنّ الفرضيتين مثبتتين في سياق الحديث عن الأئمة الموظفين في المساجد التي تم إجراء الدراسة فيها، حيث عملت الأنظمة السياسية باختلاف أنواعها عبر التاريخ الإسلامي ووصولاً إلى الواقع المعاصر على الاستفادة من الفتوى من أجل إضفاء الشرعية على وجودها وعلى أفعالها، من خلال الاستعانة بفقهاء البلاط الذين يسعون لنشر فتاوى تحتوي على معارف دينية وقيم خاصة بوجود طاعة الولي بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

لكن يمكن أن يكون الأمر مختلفاً في حالة الحديث عن الحركات الإسلامية المعارضة للأنظمة، والتي لها القدرة على إصدار فتاوى مضادة للسلطة السياسية الحاكمة ومختلف هيئات الفتوى الرسمية التابعة لها، من خلال محاكاة شخصية الرسول الكاريزماتية في إضفاء التغيير على المجتمع المعاصر.

## 5. قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية:

- الأشقر، محمد سليمان عبد الله (1976) *الفتوى ومناهج الإفتاء*، ط01: مكتبة المنار.
- الكنز، علي (2013) *الإسلام والهوية: ملاحظات للبحث*، في: بلعكي، أحمد. النحاس، هاشم، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، ص.ص: 173-195: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بلقزيز، عبد الإله (2011) *النبوة والسياسة*، ط02: مركز دراسات الوحدة العربية.
- تيرنر، براين (2013) *علم الاجتماع والإسلام: دراسة نقدية لفكر ماكس فيبر*، ت: رضوان السيد، ط01: جداول للنشر والترجمة والتوزيع (1402هـ).
- جابلي، عيسى (2016) *حوار مع الباحثة زهية جويرو: الفتوى سلعة يحكمها قانون العرض والطلب*، في: صناعة الفتوى، ص.ص: 117-120: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

- جرموني، رشيد (1440هـ) الدين والإعلام في سوسيولوجيا التحولات الدينية: دار الفيصل الثقافية. جويرو، زهية (2015) دور الوسائط في تحولات مؤسسة الفتيا، بحث محكم في قسم الدراسات الدينية: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- علي، حيدر إبراهيم (2014) سوسيولوجية الفتوى: المرأة والفنون نموذجا: دار القصة للنشر. سعد، فيصل (2016) "فتوى": ترجمة مادة فتوى من دائرة المعارف الإسلامية، في: صناعة الفتوى، ص.ص: 89-92: مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.
- فياض، حسام الدين محمود (2018) نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر: دراسة في علم الاجتماع التأويلي: مكتبة نحو علم اجتماع تنويري.
- كوثراني، وجيه (2015) الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفوية القاجارية، ط04: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- كيله، سلامة (2012) الإسلام في سياقه التاريخي: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- منديب، عبد الغني (2006) الدين والمجتمع: دراسة سوسيولوجية للتدين بالمغرب: إفريقيا الشرق.

#### المراجع باللغة الأجنبية:

- WEBER, M (1959) *Le savant et le Politique*, Trad: Julien Freund, Collection: Recherches en Sciences humaines, N°12 .
- WRIGHT MILLS, C (1940) *Situated actions and vocabularies of motive*, American Sociological Review, Vol 5.